عقبات في طريق المنطق الحديث

بقلم عبده فراج

١ ـ تمهيد :

علم المنطق من أقدم العلوم وأهمها ؛ وهو أعمها جميعا ، فكل علم آخر لا بد أن يكون منطقيا حتى يستحق أن يسمى علما . ولكن قدم هذا العلم جنى عليه في عصرنا جناية توشك ان تشل حركته وتعرقل نموه ، ما لم يقم المشتغلون به في الشرق والغرب بمراجعة جريئة لكل ما أضيف إليه من تجديدات منذ منتصف القرن الماضي إلى اليوم . إذ يبدو أن قدم علم المنطق قد أنبت في قلوب المحدثين من علمائه المتحمسين لتطويره نفورا شديدا من تجاعيده ، فاندفعوا بلا روية إلى محاولة تغييره تغييرا كاملا . وليتهم بذلك تقدموا به خطوة إلى الأمام ، فهم في تصفية الحساب قد رجعوا به خطوات إلى الخلف كما سنبين تفصيلا في هذا البحث .

والواقع أن أرسخ المعالم في بناء علم المنطق قد تم صنعها على يد أرسطو منذ أربعة وعشرين قرنا . ولم يتطرق إليها خلال كل هذه القرون تعديلات هامة . فقد اكتفى المناطقة العرب من أمثال الفارابي وابن سينا وابن رشد بتلخيصها أو شرحها ، واكتفى المدرسيون المسيحيون بعدهم باضافة تفصيلات ثانوية . ثم قامت في عصر النهضة ثورة فكرية قوية ضد الجمود الفكري الذي عزى إلى الكنيسة الكاثوليكية من جهة ، وإلى فلسفة أرسطو ومنطقه من جهة أخرى . وفي مطلع العصر الحديث تلقى المنطق التقليدي هجوما عنيفا من كل من فرنسيس بيكون ، الذي حاول إبداله بمنطق جديد يقوم على الاستقراء ، ومن ديكارت الذي حاول إبداله بمنطق آخر يقوم على البساطة والوضوح والبديهيات كما في العلوم الرياضية .

وبالرغم من كل ذلك استطاع المنطق التقليدي أن يمتص تلك الثورات ويجتازها ، إلى أن قامت في وجهه الثورة الجديدة منذ أواسط القرن الماضي باسم المنطق الرياضي أو الرمزي أو حتى الوضعي ، كما يحلو لهوى البعض أن يسميه . وهدف هذه الثورة هدف عظيم بلا شك ، الا وهو تحطيم الجمود الذي يوقف تقدم علم

المنطق ، وتجديد شباب هذا العلم بتلقيحه بلقاح من الرياضيات التي أملوا أن تبث في عروقه عصارة منشطة . ولكن بقدر ما سما هذا الهدف بقدر ما هبطت الوسائل التي اتبعت في تحقيقه كما سنبينه .

ويعزى تأسيس الحركة الجديدة في علم المنطق إلى لايبنتز في القرن السابع عشر . وهو يعتبر بالنسبة الى المنطق الحديث مثل أرسطو بالنسبة إلى المنطق التقليدي من حيث الانشاء والتخطيط ، وان كان الفضل في تنفيذ الخطة هنا راجعا في الحقيقة إلى غيره من الفلاسفه والمناطقة والرياضيين المحدثين والمعاصرين ، نذكر منهم جورج بول ، ودي مورجان ، وبيانو ، وبيرس ، وفريجه ، وبرتراندرسل ، هوايتهد ، وشرودر ، وفتجنشتاين ، ورايشنباخ ، وغيرهم كثيرون .

ودراسة الجهود التي بذلها هؤلاء العلماء في هذا المضمار تترك في النفس انطباعا بالرضا والاعجاب بالتصميم على تطوير علم المنطق وجعله كفؤا للوظيفة الجليلة المنوطه به بين العلوم ، والتي يبدو المنطق التقليدي والحق يقال عاجزا عن الوفاء بها ، ألا وهي تنظيم قواعد التفكير الانساني تنظيما يزيد من قدرة الذهن على حل المشكلات المعقدة ، وعلى تفسير الظواهر الغامضة ، باكتشاف المقدمات الناجعة ، واستخلاص النتائج اللازمة عنها ، ويضع شروط البرهنة الملزمة على صحة النتائج الصحيحة وعلى خطأ النتائج الخاطئة . ولكن إلى جانب ذلك ، لا تخلو هذه الدراسة من ان تترك انطباعا آخر بالأسف على أن هذه الحماسة مشوبة ببعض النقائص التي تسلبها ثمرتها ، بل تحيل فائدتها إلى ضرر مؤكد ، لأنها تحجب الحقيقة ، وتظهر الحق باطلا ، والباطل حقا ، ونعني بذلك نقائص الحقد ، والتهور ، والتسرع . والحقد مركز على أرسطو بخاصة ، وعلى المنطق التقليدي بعامة ؛ والتهور يغري بالعمل على هدمهما بكل الوسائل ، والتسرع يدفع إلى افتعال تأويلات تحكمية للمعاني ، من شأنها أن توهم هؤلاء المتسرعين بالنجاح في تحقيق ذلك الهدم . وإن ما يزيد من ضرر هذا المسلك قيامه على الاعتقاد بصحة وجهات نظر هي في الحقيقة غير صحيحة ، وببطلان أخرى هي في الحقيقة صحيحة ، ومن شأن هذا الالتباس سد الطريق في وجه النمو المنشود للمنطق الحديث ، ما لم يتحرر المجددون من تأثير المخدر الثقيل الذي يستند الى شهرة برتراند رسل وهوايتهد ، وإلى طرافة ما أودعاه في كتابهما الشهير « برنكيبا ماتماتكا » . وقد قام بترجمته إلى العربية الدكتور محمد مرسي أحمد ، أمين عام الجامعات العربية ، وراجعه الدكتور أحمد فؤاد الأهواني ، استاذ الفلسفة بجامعة القاهرة . وإن إماطة اللثام عن وجه الحقيقة التي يحجبها فعل هذا المخدر هو مطلوبنا في هذا البحث

ومنذ أكثر من ربع قرن ، وبالذات في مارس ١٩٥١ ، ظهر في مصر أول كتاب يبشر بهذا المنطق الجديد في العالم العربي ، ونعني به كتاب « المنطق الوضعي » للدكتور زكي نجيب محمود . وهو كتاب ضخم يترك في نفس قارئه الانطباعين السابقين بوضوح ، إذ يبشر من جهة بالأمل في إخراج علم المنطق من البيضة الارسطية التي طال انحباسه فيها ، وتنميته على أيدي رجال مزودين بالبراعة الفنية

الحديثة : بينما هو يكشف من جهة أخرى عن آثار الحقد الذي يكمن في قلوب المحدثين على أرسطو ومنطقه ، فنقرأ في أولى الصفحات قول قائل يدعى لوس عن أرسطو ، « إنك إذا نظرت إليه بعين التاريخ لا يسعك إلا العجب والاعجاب ، لكنك إذا نظرت اليه بعين العلم ... لا يسعك إلا أن تسدل عليه ستار الاهمال . » ، كما لو كان أرسطو مطالبا من هذا الكاتب الذي لا ينظر بعين تاريخ العلم ، بأن يردد منذ اربعة وعشرين قرنا نظريات العلم الحديث ، التي انفقت الانسانية لمعرفتها كل هذه القرون وجندت كل هؤلاء العلماء . ويلي ذلك في الصحيفة نفسها قول برتراند رسل ، « من أراد في عصرنا الحاضر أن يدرس المنطق فوقته ضائع سدى لو قرأ لأرسطو أو لأحد من تلاميذه ... وقد أنفق أرسطو على عرش السيادة ألفي عام ... مما جعل إنزاله عن عرشه أمرا عسيرا . » ونقرأ في ثانية الصفحات قول المؤلف بدوره ، « أنا مؤمن بالعلم ، كافر بهذا اللغو الذي لا يجدي على أصحابه ولا على الناس شيئاً . » ولم يفصح عن المشار اليه بكلمة « هذا اللغو » . وهذا وأمثاله وأقسى منه في فن الهدم يتردد اليوم في معظم كتب المنطق الحديث ، كحملة منظمة غايتها انزال أرسطو عن العرش المزعوم ، بينما معظم ما جاء في تلك الكتب يشهد بفضل أرسطو على مؤلفيها في تعليمهم المنطق الذي به يشتغلون وبه يجادلون ، كما يكشف عما في نفوسهم من جحود .

وبناء على طلب كريم من المرحوم الدكتور شفيق العاصي ، صديق مؤلف كتاب المنطق الوضعي وصديقي أيضا ، بعد أن روعه ذلك الهجوم الأهوج على أرسطو ومنطقه ، نشرت في مجلة الثقافة بالقاهرة في اكتوبر ١٩٥١ ، في العددين ٦٥٨ ، ٦٥٩ ، نقدا لذلك الكتاب ، يعتبر في الحقيقة نقدا لبعض أسس المنطق الحديث وأعلامه في أوربا وأمريكا ، إذ يتهمهم بالصدور فيها عن أخطاء علمية . وأشرت بايجاز في ذلك المقال إلى حوالي عشرين مسألة مما ورد في كتاب المنطق الوضعي ، وأرجأت عددا مماثلا من المسائل إلى فرصة أخرى لم يتح لها أن تتحقق ، وبلغني أن المؤلف أقر بصواب بعض الانتقادات وأنكر البعض الآخر ، ولو أنه نشر ما أقر وما أنكر ، لخدم الحقيقة في تلك المسائل والمسائل الأخرى .

وظهر في الحقبة الطويلة التي تفصلنا اليوم عن منتصف القرن عشرات من كتب المنطق الرمزي الجديد في أوربا وأمريكا ، ولم يظهر فيما نعلم كتاب واحد يقف في وجه هذا التيار الجارف . وظهر في مصر كتاب « أسس المنطق الرمزي » ، للدكتور عزمي إسلام أستاذ المنطق بجامعة الكويت ، وهو مهدى إلى استاذه مؤلف « المنطق الوضعي » . وظهرت لآخرين كتب عربية أخرى ، ولكنها مترجمة . وكلها للأسف تؤيد الانتقادات الباطلة الموجهة إلى المنطق التقليدي ، وتشيد بتجديدات المنطق الحديث ، برغم قيامها على أسس خاطئة كما سنرى .

٢ ـ الخلط بين الناحيتين الصورية والمادية في المنطق الحديث :

إن تتبع الأخطاء التي يقوم عليها المنطق الحديث ، وشرحها وتصحيحها ،

يحتاج إلى اكثر من كتاب ، ولذا سأكتفي في هذا البحث بمناقشة مسألة واحدة وان كانت أساسية ، وهي مسألة الخلط بين الناحيتين الصورية والمادية . وسأتناول الموضوع أساسا كما ورد في كتابات الدكتورة سوزان ستبنج ، أستاذة الفلسفة بجامعة لندن سابقا . وهي تعتبر من أعلى الحناجر صوتا في التهليل لفتوحات المنطق الجديد ، ومن أشد الألسنة سلاطة في نقد المنطق التقليدي ورجاله . فلا يكاد يخلو فصل من فصول كتبها من اتهام للمناطقة التقليديين بالخلط والعجز والفشل والفوضى والضلال في معالجة الموضوعات التي يخطئهم فيها المحدثون ، بينما الصواب في هذه الموضوعات هو في جانب التقليديين الذين تنتقدهم ، دون المحدثين الذي تتشيع لهم .

والخلط بين الناحيتين الصورية والمادية في المنطق الرمزي الحديث هو أبرز الوسائل التي استخدمها المحدثون لتخطئة أحكام المنطق التقليدي في معظم أسسه وأركانه مثل بناء القضية والتقسيم الرباعي للقضايا الحملية ، واستدلالات التقابل والعكس وعكس النقيض ونقض الموضوع والقياس الحملي . وهذا في الوقت الذي يمثل فيه هذا الخلط بين الناحيتين الصورية والمادية في المنطق اكبر العقبات التي يتعين على المحدثين إزالتها من الطريق ، اذا أرادوا لجهودهم في محاولة تنمية المنطق الحديث ألا تذهب أدراج الرياح .

والغريب أنه في الوقت الذي نأخذ عليهم فيه هذا الاقحام للمادة في الصورة ، نراهم يصورون المنطق الحديث كما لو كانت غايته النهائية هي التجرد التام من الناحية المادية ، والوصول إلى الصورية البحتة ، وينعون على أرسطو اشتغاله بالتطبيقات المادية وعدم اقتصاره على القواعد الصورية . وتقول الدكتورة ستبنج في كتابها « المدخل الحديث إلى المنطق » ص ٤٧٦ ، « جرت العادة قديما أن ينظر إلى علم المنطق باعتبار أنه يتناول التفكير من وجهة النظر التنظيمية أو المعيارية . ولكن نموه وتعميمه انتهى إلى جعله علم الصورة البحتة ، بحيث لا يتميز عن الرياضيات ... فالمنطق كعلم النظام ، الذي يتحدث اليوم باللغة الرمزية ، يختلف اختلافا تاما عن المنطق كتحليل للفكر ونقده ، كما يختلف التقدير العملي لمساحات الأراضي اختلافا تاما عن علم الهندسة ... لكن ، كما أن علم الهندسة وجد نشأته الأصلية في فن تقدير مساحات الأراضي ، ثم تحول إلى علم صوري بحت ، نتيجة لمراحل نمو طويلة ، فكذلك وجد علم المنطق نشأته الأصلية في تحليل الفكر ونقده ، ولم يصبح العلم الصوري البحت للنظام إلا بفضل مراحل نمو طويلة . » وتقول بعد ذلك ، « إن هذا النمو والتطور الذي بدأ بالاشتغال بالأغراض العملية ، قد انتهى في كل من ميداني الهندسة والمنطق ، عن طريق سلسلة من التعميمات والتجريدات ، إلى الالتقاء معا في علم واحد هو علم الصورة البحتة ، أو العلم العام للنظام . »

ولنا على هذا التصوير لغاية كل من المنطق والرياضيات ملاحظات . والملاحظة الأولى أن العلمين متمايزان تمايزا لا يسمح بالتقائهما في علم واحد . لأن موضوع كل منها يختلف عن موضوع الآخر . فالمنطق يبحث في قوانين التفكير الصحيح بوجه عام ، والرياضة تبحث في قوانين المقادير والكميات المجردة لتطبيقها على المقادير

والكميات المجسمة . وعلى فرض أن كلا العلمين يبحث في النظام العقلي : فان المنطق يبحث فيه من حيث قابليته للتطبيق في كل ميادين الفكر ، بينما الرياضة تبحث في تطبيقه في ميدان خاص هو ميدان المقادير والكميات . والملاحظة الثانية ، أن علم الهندسة بصفة خاصة ، والرياضيات بصفة عامة ، لم يكن غايتها ، ولا انتهى بها الأمر كما تزعم المؤلفة ، إلى أن تصبح علوما صورية بحتة . فان صلتها بالعلوم الفزيائية والتطبيقية المادية لا تنفصم ، بل يمكن القول بأن الناحية الصورية البحتة فيها ليست سوى وسيلة لتنمية قدرة الانسان على التطبيق العملي للرياضيات في شؤون الحياة ، ولا سيما الشؤون الصناعية الهندسية الميكانيكية والشؤون العمرانية . ولولا ذلك لكانت الرياضة البحتة عديمة الأثر في بناء المدنية الصناعية الحديثة ، ولكانت نوعا من التسلية الذهنية ، شأنها شأن الكلمات المتقاطعة وأدوار لعبة الشطرنج . وهذا هو إينشتاين يقول في بحث له في « مشكلة المكان والأثير والمجال في الفزياء » ، « إن علم الهندسة ، في حدود تصورنا له باعتباره علم القوانين التي تحكم العلاقات المتبادلة بين الأجسام في المكان ، يمكن اعتباره أقدم فروع علم الطبيعة . » . فالتمهيد بالزعم السابق لقصر علم المنطق الحديث على الاشتغال بالناحية الصورية البحتة لنظام التفكير عن طريق الرموز ، والابتعاد به تبعا لذلك عن الاشتغال بتحليل الفكر ونقده ، وعن وضع القوانين المنظمة للتفكير الواقعي في الشؤون الحيوية للانسان ، سواء في مجال العلوم النظرية ، أو في المجالات التطبيقية المتعددة ، كمجالات التشريع وتطبيق القوانين ، ومجالات المجادلات والمرافعات القضائية ، ومجالات التحقيقات الجنائية والادارية ، ومجالات الخطط والاساليب السياسية والاقتصادية والعسكرية ، ومجالات الحيل الهندسية والميكانيكية والأجهزة الصناعية الخ الخ ، انما هو نذير بتحنيط علم المنطق ، وتحويله ولا سيما في صورته الرمزية الجديدة إلى مجرد رياضة ذهنية لا جدوى منها سوى التسلية وقتل أوقات الفراغ . وهو مجال لا يستطيع فيه المنطق الرمزي أن ينافس وسائل التسلية الأخرى المحببة إلى النفوس ، والملاحظة الثالثة ، هي أن القول بهذه الصورية البحتة لعلم المنطق الحديث يتناقض مع ما يفعله علماء المنطق الرمزي وتتابعهم فيه المؤلفة ، من إقحام الناحية المادية في الناحية الصورية ، والخلط بينهما كوسيلة لتخطئة أحكام المنطق التقليدي في أركانه التي اشرنا إليها . وهذا الخلط هو أهم ما نأخذه على رجال المنطق الجديد ، وهو ايضا الموضوع الذي اخترناه محورا يدور حوله هذا البحث . فقولهم مثلا بتخطئة المنطق التقليدي في استنتاجه للقضية الجزئية من القضية الكلية المتداخلة معها ، راجع إلى زعمهم بأن القضية الكلية لا تفيد وجود أفراد لموضوعها ، أي في العالم الواقعي المادي ، بخلاف القضية الجزئية ، التي تفيد الوجود . فهذه الاشارة إلى الوجود الواقعي للأفراد التي تتحدث عنها القضايا ، بدلا من الاكتفاء بالوجود الفرضي أو الصوري لهذه الأفراد ، هو إقحام خاطىء للناحية المادية التي تبحث في الصدق الواقعي للقضايا ، من الناحية الصورية ، التي تسلم بهذا الصدق جدلا ، لكي تنصرف إلى عملها الصوري الخاص وهو فحص العلاقات المنطقية بين أجزاء القضية الواحدة ، ثم بين اجزاء البرهان

الواحد لتحكم على مدى تضمن المقدمات للنتيجة . والتسليم بصدق المقدمات في المرحلة الصورية يتضمن شيئين ، أولهما التسليم فرضا بوجود أفراد للموضوعات وللمحمولات ، وثانيهما التسليم فرضا باتصاف الموضوعات بالصفات المنسوبة إليها في المحمولات ، وذلك بدون تفرقه بين القضايا الكلية أو الجزئية ولا بين الموجبة أو السالبة . أما التحقق من صدق المقدمات فهو عمل المرحلة المادية ولتحديد العلاقة الصحيحة بين الناحيتين الصورية والمادية ننبه إلى أن الوظيفة الحقيقية لعلم المنطق هي وضع القواعد التي تمكن المفكر من التفكير الصحيح . وهذا هو الهدف الذي دعا أرسطو إلى وضع أساس علم المنطق . ولكي ييسر على الدارسين فحص العمليات الفكرية الواقعية ، دعا إلى التمييز بين الناحيتين الصورية والمادية في التفكير ، لا بهدف جعل المنطق علما صوريا أو رمزيا بحتا كما يفعل المحدثون ، بل بهدف توفير المزيد من الوضوح والدقة ، وذلك بجعل الدراسة مجزأة إلى مرحلتين متمايزتين ، إحداهما مرحلة أولى صورية ، ينصب فيها الانتباه بأكمله على العلاقات الصورية بين أجزاء الكلام ، فلا يلتفت الذهن في هذه المرحلة إلى صدق المقدمات أو كذبها من الناحية المادية ، أي لا يلتفت إلى وجود الأفراد التي تتحدث عنها المقدمات أو عدم وجودها ، ولا إلى كونها في حالة وجودها متصفة أو غير متصفة بالصفات المنسوبة إليها في المقدمات ، بل يكتفي الذهن في هذه المرحلة بأن يفرض مؤقتا أن المقدمات صادقة ، ليتمكن من إجادة النظر فيما يترتب على هذا الصدق الافتراضي للمقدمات من نتائج منطقية تتلخص في تضمن هذه المقدمات للنتيجة أو عدم تضمنها لها . ويلي ذلك المرحلة الثانية ، مرحلة الناحية المادية ، وفيها ينصب الانتباه على مراجعة الفرض الذي افترض في المرحلة الأولى عن صدق المقدمات ، للتأكد مما إذا كان لهذا الفرض ما يبرره أو ما يدحضه من مطابقة المقدمات للواقع أو مخالفتها له . والمطابقة والمخالفة تتعلق بوجود الأفراد في العالم الخارجي المادي وبكونها في حالة وجودها متصفة أو غير متصفة بالصفات المنسوبة إليها . أما الاشتغال بالمرحلتين معا في أثناء البحث الصوري كما يفعل المناطقة المحدثون فهو الذي يؤدي إلى الاختلاف بين أحكام المنطق التقليدي الصحيح وأحكام المنطق الرمزي الخاطئة .

ومن الناحية الصورية وحدها يقال إن الحكم أو التفكير صحيح أو فاسد ، ومن الناحية المادية وحدها يقال إن المقدمات صادقة أو كاذبة ، أما النتيجة فيحكم بصدقها بالضرورة المنطقية إذا كان التفكير صحيحا صوريا ، وكانت المقدمات صادقة ماديا . وأما من حيث الجمع بين الناحيتين الصورية والمادية معا بعد ذلك ، فيقال إن الحكم أو التفكير حق أو باطل . وهو حق إذا صح صوريا وصدق ماديا ، وهو باطل إذا اختل احد هذين الشرطين أو كلاهما . والوصول إلى الحق وتجنب الباطل هو الهدف الحقيقي للتفكير المنطقي .

فليس هدف المنطق اذن مقصور على الوصول إلى الصحة وتجنب الفساد من الناحية الصورية وحدها كما يفهم من جعل المحدثين غاية المنطق في الصورة البحتة . وكذلك ليس هدفه مقصورا على الوصول إلى الصدق وتجنب الكذب

بالاقتصار على الناحية المادية ، فهذه الناحية لا تؤلف عملية فكرية حقيقية ، بل هي عملية إدراكية حسية لا بد منها لأتمام العمل الفكري المنطقي القائم أساسا على الناحية الصورية . وأهمية هذه الناحية الأخيرة دعت أرسطو إلى أن يؤثرها بالقسط الأكبر من عنايته بالنسبة إلى الناحية المادية .

ومن الطبيعي أن يبدأ فحص الحجة المنطقية من ناحيتها الصورية لأنها هي الأقرب منالا ، إذ تعتمد فقط على التأمل العقلي لفهم معنى العبارات وتطبيق شروط التفكير المنطقي عليها ، بخلاف الناحية المادية ، التي تحتاج إلى خروج المفكر إلى العالم المادي الواقعي للتحقيق فيما اذا كانت موضوعات القضايا ذات أفراد واقعية متصفة بالصفات المنسوبة إليها في المحمولات ، أم إن الأمر على خلاف ذلك . فالناحية الصورية تعتمد على المفكر فحسب ، بخلاف الناحية المادية التي تعتمد عليه وتعتمد أيضا على الظروف الخارجية المادية . والبدء بالايسر تناولا هو في الوقت نفسه اكثر نفعا ، لأن ظهور فساد الحجة من الناحية الصورية يعفينا من البحث في الناحية المادية ويمكننا مباشرة من الحكم ببطلان الحجة ، بينما كذب المقدمات قد لا يعفينا كمناطقة من بحث الناحية الصورية للحكم على قيمة الحجة من حيث الصحة والفساد ، وإن كان يكفي لتمكيننا من الحكم ببطلان الحجة .

ومثل هذا يحدث في التحقيقات وفي القضاء . فالمحقق يهتم أولا بمضاهاة الأجزاء المختلفة من أقوال المتهم صوريا للتعرف على مدى الاتساق أو التناقض فيها قبل أن يبحث في مطابقة الأقوال للواقع المادي . والقاضي ينظر أولا في إمكان قبول القضية شكلا من حيث استيفاؤها لكل شروط التقاضي ، فاذا قبلت شكلا نظر فيها موضوعا بعد ذلك . والحجة المنطقية التي تجتاز الامتحان الصوري بثبوت صحتها على فرض صدق المقدمات ، تعرض بعد ذلك للفحص المادي حيث يبدأ النظر في الوجود الواقعي لما تتحدث عنه المقدمات وكونه متصفا بالصفات التي تزعمها المقدمات . ولا بد من التنبيه إلى أن فرض صدق المقدمات في المرحلة الصورية ليس معناه فقط فرض اتصاف الموضوع بالصفات الواردة في المحمول ، بل معناه أيضا فرض وجود أفراد للموضوع في العالم الواقعي ، وهذا المعنى الأخير متضمن في المعنى الأول ، لأن الالتصاق الواقعي بصفة ما لا يكون إلا للشيء الموجود في عالَم الواقع ، فالمعدوم لا يوصف وصفاً صادقاً إلا بأنه معدوم . وهذا يدل على أنه لا حاجة على الاطلاق للنص في المنطق الصوري على وجود أفراد لموضوعات القضايا ، لأن هذا الوجود مفروض صوريا بحكم التسليم الصوري بصدق المقدمات . ولكن الناظر في كتب المنطق الحديث يجد مسألة النص على وجود أفراد للموضوع في القضايا الكلية هي الشرط الذي ينهدم بدونه في رأيهم معظم الاستدلالات التي يقوم عليها المنطق التقليدي !!

والخلط بين الناحيتين الصورية والمادية يتضح في تبريرهم للتفرقة بين إدخال الفرد في فئة مثل القول بأن « سقراط إنسان » ، وبين إدخال فئة في فئة ، مثل القول بأن « الانسان فان » . يقول الدكتور زكي نجيب في ص ٤٣ ط ١ ، « التفرقة هنا خطيرة » عند تحقيق القضية من حيث صوابها أو خطؤها (يعني من حيث صدقها أو

كذبها) . فالقضية التي تدخل فئة في فئة ، كقولنا « المصريون ساميون » ، و « القردة حيوانات ثديية » ، لا سبيل إلى تحقيقها إلا إذا حولناها إلى مجموعة من قضايا من النوع الأول الذي يدخل فردا في فئة ... نقول إن هذه التفرقة خطيرة لأنها التي تبين لنا الفرق بين اللفظة الحقيقية ذات المعنى ، واللفظة الزائفة الفارغة من المعنى (يقصد الفارغة من المدلول الواقعي) . لأنني حين استعمل لفظة زائفة في قضية سيستحيل علي أن أجد أفرادها التي استخدمها في تحقيقها . » فهذا الكلام يكشف بكل جلاء عن الخروج عن نطاق المنطق الصوري الذي يقنع بالتسليم بصدق القضايا صوريا ، والدخول في ميدان التحقيق المادي في العالم الخارجي بحثا عن الأفراد . وإقحام هذا الميدان المادي في الميدان الصوري وجعله جزءا لا يتجزأ منه هو ما عنيناه بقولنا إن المحدثين يخلطون بين الناحيتين الصورية والمادية من المنطق .

والعجيب في الأمر أنهم يعتبرون النتائج المتولدة عن هذا الخلط بين الصورة والمادة ، كما لو كانت وليدة البحث الصوري الخالص ، بدليل أنهم يجعلون التفرقة الوجودية أي المادية بين القضايا الكلية والجزئية جزءا من البحث الصوري حتى في القضايا المعبر عنها بالرموز الأبجدية وليس بالألفاظ اللغوية . ووصل بهم الأمر إلى حد ابتكار رمز خاص يشير إلى الوجود المادي ليلصقوه بالقضايا الوجودية المزعومة في صميم المنطق الصوري كما سنرى !!

٣ ـ القضايا الوجودية والقضايا اللاوجودية :

القضايا الوجودية ، أي التي تفيد بذاتها وجود أفراد لموضوعها ، هي في نظر المحدثين القضايا الجزئية ، سواء كانت موجبة أو سالبة . أما القضايا الكلية ، سواء كانت موجبة أو سالبة ، فلا تفيد بذاتها هذا الوجود ، بل هي بالعكس تفيد اللاوجود ، لأنها شرطية !! ويترتب على هذا تخطئة المحدثين للمنطق التقليدي في استنتاج الاخير لصدق القضية الجزئية من صدق القضية الكلية المتداخلة معها على أساس أن الأخيرة تتضمن الأولى . والمحدثون ينفون هذا التضمن بحجة أن عدم الوجود لا يتضمن الوجود . وبحسب مذهبهم هذا ، إذا صدق القول بأن « كل قضايا جدول الضرب صحيحة » ، فانه لا يصح أن نستنتج منه صحة القول بأن « بعض قضايا جدول الضرب صحيحة » ، لأن الأخيرة وجودية تفيد وجود قضية واحدة من قضايا جدول الضرب على الأقل ، بخلاف الأولى ، فلا تفيد هذا الوجود !!!وإذا تساءلنا عما دعاهم يا ترى إلى هذه المكابرة في معارضة البديهيات ، وجدنا أنهم قد خيل إليهم أنهم اكتشفوا بالتحليل المنطقي الحديث أن العبارة الأولى شرطية ، معناها « إذا كانت هناك قضية من قضايا جدول الضرب ، فانه يلزم عن ذلك أن تكون صحيحة » ، واكتشفوا أن صدق هذه العبارة لا يتوقف على الوجود الواقعي لقضايا جدول الضرب ، بل يتوقف فقط على صدق العلاقة بين المقدم والتالي فيها ، أي على صدق اللزوم بين كون القضية من قضايا جدول الضرب وبين كونها قضية صحيحة . بينما العبارة الثانية تعني في مذهبهم أنه « يوجد قضية واحدة على الأقل هي من قضايا جدول الضرب ، وهذه القضية صحيحة . » وهذا الاكتشاف

الوهمي الخاطىء هو المعول الذي ظنوا أنهم يستطيعون به هدم معظم أركان المنطق التقليدي . وقد دار استعمال هذا المعول بحماس بالغ في كل كتبهم ومحاضراتهم ، حتى ظهر المنطق التقليدي فيها كسلسلة من الخرائب ، والأطلال ، وجشموا تلاميذهم وقراءهم ولا يزالون يجشمونهم في جامعات أوربا وأمريكا عناء استساغة هذا الاكتشاف غير المستساغ . لمجافاته للذوق العام ومخالفته لمعنى الكلام . وهذا لعمري أمر يثير الدهشة من قوم يتحدثون باسم المنطق ويخالفونه ، مستحدثين افتعالات خاطئة ليصححوا بها حقائق يعرف الناس أنها صحيحة بفطرة العقل ، ومن قبل أن يوجد علم المنطق بمظهريه القديم والحديث .

ولقد بدأوا معارضتهم للمنطق التقليدي بنقدهم لتقسيمه القضايا إلى بسيطة وهي القضايا الحملية ومركبة وهي القضايا الشرطية الاتصالية والانفصالية . وثنوا على ذلك بنقد تحليل المنطق التقليدي للقضية الحملية وقوله بأنها تتألف من موضوع ومحمول ؛ وأردفوا بالاعتراض على التقسيم الرباعي المشهور لجميع القضايا الحملية إلى أربعة هي الكلية الموجبة والكلية السالبة والجزئية الموجبة والجزئية السالبة ، لأنهم لا يقرون الحاق المنطق التقليدي للقضية الشخصية اي التي موضوعها لفظ جزئي مثل « سقراط فيلسوف » بالقضايا الكلية ، باعتبار أن موضوعها مستغرق كموضوع القضايا الكلية ، ذاهبين إلى أن الاستغراق لا يكون للفظ الجزئي بل للكلي فقط ، مع ما في هذا القول من تحكم . فالاستغراق معناه ضمان الحكم على كل الأفراد ، سواء كانت كثيرة أو قليلة . وطبيعي أنه يستوى في الأفراد القليلة ان تكون فردا واحدا أو اكثر ، وإذن يكون الموضوع ذو الفرد الواحد مستغرقا متى حكم عليه ، تماما مثلما أن الموضوع ذا الأفراد الكثيرة أو القليلة يكون مستغرقا متى حكم على أفراده كلها . وهذا القصر للاستغراق على أفراد موضوع القضية الكلية مستغرب جدا من قوم لا يعترفون بأن موضوع القضية الكلية ذو أفراد . ولكنها شهوة الهدم للهدم تصرف أذهان المحدثين عن تقدير هذه الاعتبارات . فما هي إذن البدائل التي أتوا بها كعلاج لما اعترضوا عليه ؟

لقد استحدثوا تقسيما ثلاثيا للقضايا بدلا من التقسيم الثنائي التقليدي الذي يقسمها إلى بسيطة ومركبة ، فقالوا بأن القضايا تنقسم إلى بسيطة وعامة ومركبة (سوزان ستبنج ، مبادىء المنطق الحديث ، ص ٢٧) . والبسيطة عندهم هي القضية الشخصية . مثل « سقراط فيلسوف » ، وهذه هي عندهم القضية النموذجية ، وهي الوحيدة في رأيهم التي تتألف من موضوع ومحمول . والقضية العامة عندهم هي القضايا الحملية التي موضوعها لفظ كلي ، سواء كانت كلية أو جزئية ، موجبة أو سالبة . أما القضية المركبة عندهم فهي القضايا المؤلفة من فرعين مرتبطين برابطة شرطية ، وهي الشرطية الاتصالية والانفصالية ، أو برابطة عطفية ، وهي القضايا التي استحدثوها باسم القضايا العطفية .

وإن نظرة عابرة إلى هذا الاصلاح المزعوم تظهره كافساد ، لأنها تكشف عن مخالفته لقاعدة التقسيم المنطقي الصحيح ، وهي القاعدة التي تشترط وحدة

الأساس . فالأساس في تقسيمهم هذا مزدوج ، فهو البساطة والتركيب من جهة ، والعموم والخصوص من جهة ، ولذا فان العرج والركاكة في هذا التقسيم لا تستخفي حتى على النظرة العابرة .

ولكن مايفوق هذا الافساد ضررا بما لا يقاس ، هو تفرقتهم بين معنى القضية الكلية ومعنى القضية الجزئية من حيث إسناد إفادة الوجود للثانية دون الأولى ، وهو ما سبقت الاشارة إليه باعتباره المعول الذي يحيلون به صروح المنطق التقليدي إلى كومة من الخرائب .

وإنه لمايدعو إلى الأسف والرثاء حقا أن يكون مصدر اكتشافهم الوهمي مجرد مصادفة لغوية ثانوية . وذلك أن شراح الأسوار في المنطق ، سواء في اللغة العربية أو في اللغات الأوروبية، لم يجدوا ما يدعوهم إلى شرح كلمة « كل » ، لأنها لم تكن تنطوي على مثل الاشكال الموجود في كلمة « بعض » . فالمعنى الدارج لكلمة « بعض » في اللغات المختلفة مخالف لمعناها الاصطلاحي في علم المنطق . فقد جرت العادة عند استعمال كلمة « بعض » أن يقصد بها « البعض فقط ، وليس الكل » ، بينما المعنى الاصطلاحي في المنطق هو « البعض على الأقل ، وقد يكون الكل » . أي أن المعنى الدارج يهتم بالنفي ، أي بنفي شمول الحكم للكل ، بينما المعنى الاصطلاحي يهتم بالاثبات ، أي باثبات الحكم ولو لفرد واحد على الأقل . وحرصا على إبراز هذا المعنى الاصطلاحي قال الشراح إن معنى كلمة « بعض » في علم المنطق هو « يوجد فرد واحد على الأقل » ، فكلمة يوجد جاءت هنا عرضا ، لافادة المعنى الاثباتي ، ولم يرد بها إفادة الوجود المادي الذي يهتم به المنطق المادي ، بدلا من الوجود الصوري الذي يفترضه المنطق الصوري . فالمنطق الصوري كما هو معلوم يسلم جدلا بصدق المقدمات ، وهذا الصدق يتضمن وجود أفراد الموضوع ، سواء كان مسبوقا بكلمة كل أو بكلمة بعض ، كما يتضمن اتصافهم بما يصفهم به محمول القضية . لأن المفروض أن لفظة الموضوع وجدت في اللغة لتسمية أشياء موجودة ، شأنها في ذلك شأن كل الأسماء في اللغة ، فان وضع اسم لطائفة لا وجود لأفرادها في عالم الواقع ، كالعنقاء مثلا ، ليس هو القاعدة الأصلية في وضع الأسماء اللغوية ، بل هو أمر شاذ قد لا يقدم عليه إلا بعض الشعراء والسحرة والدجالين من واضعي الخرافات .

وقد استند المحدثون إلى استعمال الشراح لكلمة « يوجد » في شرح كلمة « بعض » دون كلمة « كل » ليقيموا التفرقة التي تجعل القضية الجزئية وجودية دون القضية الكلية . ولكي يجعلوا هذه الأخيرة لا وجودية بشكل صريح افتعلوا لشرح كلمة « كل » معنى متكلفا لا أصل له في اللغة . فقالوا إن كلمة « كل » معناها « إذا وجد فرد من أفراد الموضوع » . والفرق كبير بين تقرير الوجود في الجزئية باستعمال كلمة « يوجد » في الشرح ، وبين افتراض الوجود في الكلية باستعمال كلمة « إذا وجد » . وعلى هذا فان المحدثين لم يكتفوا بافساد واحد ، وهو إقحام الناحية المادية الوجودية في الناحية الصورية الافتراضية من المنطق ، بل فعلوا ذلك بطريقة تحكمية تضيف افسادا آخر ، بالتفرقة بين موضوع القضية الكلية وموضوع القضية الجزئية

من حيث إفادة وجود الأفراد في عالم الواقع . ونحن لا نستطيع أن نخمن أين تختفي هذه الأفراد عند وضع كلمة « كل » مكان كلمة « بعض » أي عند تحويل قضية جزئية إلى قضية كلية ، ولا أن نخمن من أين ستأتي هذه الأفراد اذا فعلنا العكس !! إن الهدف هو تخطئة المنطق التقليدي كما قلنا في استنتاج القضية الجزئية من القضية الكلية المتداخلة معها . ولكن المحدثين اذ يقولون بذلك يتجاهلون أن أرسطو اشترط لصحة التداخل في مربع أرسطو ذاتية الموضوع في القضيتين المتداخلتين . ويكفي إخلالهم بهذا الشرط لأن يجعل ما يخطئونه غير منطبق على موضوع التداخل في المنطق التقليدي . ولو أنهم التزموا بتوفير شرط الذاتية لوحدوا في مسألة الوجود بين القضيتين الكلية والجزئية . فاذا أرادوه وجودا تقريريا يقحم الناحية المادية في الناحية الصورية اكتفاء بمخالفة واحدة ، فان عليهم اذا قالوا في شرح معنى القضية الجزئية « يوجد فرد واحد على الأقل من أفراد الموضوع هو فرد من أفراد المحمول » ، أن يقولوا في شرح معنى القضية الكلية ، « يوجد أفراد كثيرة تؤلف افراد الموضوع ، وهي كلها من افراد المحمول . » أما إذا أرادوا التزام الوجود الافتراضي المعمول به في المنطق الصوري ، فان عليهم اذا قالوا في شرح معنى القضية الكلية « إذا وجد فرد من أفراد الموضوع لزم عن ذلك دائما أن يكون فردا من أفراد المحمول » ، أن يقولوا في شرح معنى القضية الجزئية ، « إذا وجد فرد من أفراد الموضوع لزم عن ذلك أحيانا أن يكون فردا من أفراد المحمول . » والواقع أن المعنى الحقيقي لكل من القضيتين الكلية والجزئية إذا وردت كمقدمة في المنطق الصوري هو « على فرض صدق القائل بوجود أفراد للموضوع ، وبأن كل هذه الأفراد (أو بعضها) من أفراد المحمول ، هل هذا القول يتضمن النتيجة التي يدعيها القائل أو لا يتضمنها . »

٤ ـ مظاهر تجسيد الخلط بين الصورة والمادة :

بالرغم من وجود تناقض صارخ بين زعم المحدثين من جهة بأن غاية المنطق هي الصورية البحتة ، وبين اقحامهم من جهة أخرى للناحية المادية في الناحية الصورية ، فاننا نراهم يزدادون باستمرار توغلا في داخل كل من طرفي هذا التناقض . فهم إيغالا منهم في الصورية يزدادون باستمرار تجنبا لاستخدام الألفاظ اللغوية ويستعيضون عنها بالرموز الأبجدية وبغيرها مما ابتكروه ، وان كان ذلك لا يزال إلى اليوم مقصورا على الكتابة دون القراءة ، وهم إفراطا منهم في إقحام الناحية المادية في الناحية الصورية يعمدون إلى تجسيد الجانب المادي بطرق مختلفة منها ما يسمونه بالمعادلات الصفرية ، ومنها ما يسمونه بتسوير القضايا ، ومنها ما يسمونه بجوهرية الكم دون الكيف في العلاقة بين القضايا .

أ ـ المعادلات الصفرية : تساهم هذه ا لمعادلات في تحقيق رغبة أثيرة لدى المحدثين وهي محاكاة العلوم الرياضية باستخدام مصطلحاتها ورموزها واجراءاتها من جمع وطرح وضرب وقسمة ، ومن أرقام وأصفار ، ومن ثوابت ومتغيرات ، ومن أقواس ومعادلات الخ الخ . وللتوصل إلى التعبير عن القضايا الحملية بالمعادلات الصفرية ، لووا عنق القضية الأصلية بأن عبروا عنها بطريقة نقض المحمول ،

فأصابوا بذلك عصفورين بحجر ، أولهما المعادلات الصفرية ، وثانيهما الايهام بوجودية القضية الجزئية حيث الموضوع لا يساوي صفرا ، وبلا وجودية القضية الكلية حيث الموضوع يساوي صفرا. فالكلية الموجبة « كل أ هو د » أصبح معناها عندهم « لا أ هو غير ب » أي أن أ الذي هو غير د لا وجود له ، واذن يساوي صفرا ، وتكون المعادلة الصفرية للكلية الموجبة هي « أ الذي هو غير د يساوي صفرا » . والكلية السالبة « كل أ ليس ب » أصبح معناها بعد لي عنقها بنقض محمولها هو « أ الذي هو د لا وجود له » واذن يساوي صفرا ، وتكون معادلة الكلية السالبة هي « أ الذي هو د يساوي صفرا » . أما الجزئية الموجبة « بعض أ هو د » ، فيصبح معناها عندهم « أ الذي هو د موجود » واذن لا يساوي صفرا وتكون معادلتها الصفرية هي « أ الذي هو لا يساوي صفرا » وبنفس الطريقة ننتهي إلى أن تكون معادلة الجزئية السالبة هي « أ الذي هو غير د لا يساوي صفرا » . ولكم تذكرنا هذه الافتعالات بما كان يفعله الوثنيون القدماء ، إذ كانوا ينحتون التماثيل كما يعجبهم لكي يعبدوها .

ولنتابع فيما يلي عن كثب طريقتهم في محاولة الاقناع بأن موضوعات القضايا الكلية تساوي صفرا كما تقول المعادلة . فقد جاء في كتاب « مبادىء المنطق الحديث » ص ٨٩ للدكتورة سوزان ستبنج قولها ، « فلنتأمل القضيتين : (كل من ينشر الذعر والقنوط سيعاقب بالغرامة أو بالسجن ؛ كل النساء بين سن العشرين والثلاثين سيدعون للخدمة العسكرية) . فلا بد من التسليم بأن فهم البريطانيين للعبارة الأولى بين سنتي ١٩٤٠ و ١٩٤٢ لم يكن يتوقف على وجود أمثلة ينطبق عليها القيام بنشر الذعر واليأس . ولا شك أن الحكومة البريطانية كانت تأمل يومئذ أن التهديد بالعقاب يبقى طائفة الناشرين للذعر واليأس في حالتها الفارغة ، أي بلا أفراد يمثلونها ، أما عن القضية الثانية فنحن لا نتردد في تأكيد وجود نساء بين سن العشرين والثلاثين ، ونعتبر ذلك أمرا لا يحتاج إلى بحث . ولكنا إنما نفعل ذلك في ضوء ما نعرفه عن السكان في بريطانيا ... ، وإذا أهملنا هذا الذي نعرفه فلن نجد صعوبة في التسليم بأنه في كل من القضيتين لا يتوقف المعنى على وجود أفراد تؤلف موضوع القضية ... فما هو أقل تفسير ممكن لجعل القضيتين مفهومتين؟ إنه التفسير الذي لا يقحم في القضية شيئا غير مستمد من القضية نفسها . وحينئذ يكون من الواضح أنه ينبغي تفسير القضيتين بحيث لا يتوقف معناهما بأية حال من الأحوال على وجود أفراد للطائفة التي تؤلف موضوع كل منهما . وهذا التفسير يمكن صياغته هكذا : « إذا نشر أي انسان الرعب والقنوط فانه سوف يعاقب بالغرامة أو بالسجن . » ، وبالمثل في القضية الثانية . وهذه الصيغة توضح أن فئة معينة هي فئة فارغة ، ونعني بها فئة الناشرين للذعر والقنوط بدون أن ينالوا عقابا بالغرامة أو السجن . والمعنى إذن هو إنكار وجود أفراد لهذه الفئة . ومثل هذه القضية يقال عنها إنها من الناحية الوجودية قضية سالبة . »